الجلسة الافتتاحية	
التوقيت	الخميس 11 مارس 2021
09:35-09:30	تلاوة آيات من الذكر الحكيم
09:40-09:35	النشيد الوطني
09:50-09:40	كلمة رئيس اللجنة العلمية للملتقى العلمي الوطني د. حميدي عبد الرزاق
10:00-09:50	كلمة رئيس الملتقى العلمي الوطني د. عوينان عبد القادر
10:10-10:00	كلمة السيد عميد كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة الجزائر د. علام عثمان
10:20-10:10	كلمة مدير جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة – الجزائر- أ.د. حياهم عمار والإعلان الرسمي لانطلاق فعاليات الملتقى

القاعة (01)

المشرف على القاعة01: د. بومدين بوداود (جامعة غرداية)

الجلسة (01)

رئيس الجلسة: د. مرصالي حورية (جامعة المدية) مقرر الجلسة: جليل زين العابدين (جامعة وهران)

التوقيت	الخميس 11 مارس 2021			
10:40-10:30	001	واكر مريم واكر حنان	جامعة الشلف	دور معايير المحاسبة والتدقيق في الرقابة على النشاط الزراعي
10:50-10:40	002	سنوسي سيد أحمد بلهادي عبد الصمد	جامعة سيدي بلعباس	واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و امكانياته في تحقيق التنمية الاقتصادية - القطاع الزراعي نموذجا
11:00-10:50	003	نبار سليمان بخليلي محمد الامين	جامعة بسكرة	التمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة في الجزائر- الواقع والآفاق- دراسة اقتصادية سياسية
11:10-11:00	004	بوعلاقة نورة ختيري وهيبة	جامعة المدية	دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة المدية-
11:20-11:10	005	مسعودي سارة محمد امين مصطفاوي	جامعة عنابة جامعة المدية	المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية و تحديات تطوريها وتحسين مردوديتها
11:30-11:20	006	معاش حسينة صخري عبد الوهاب	جامعة سطيف 1 جامعة عنابة	التمويل التأجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
11:40-11:30	007	مرباح طه ياسين يحياوي عبد الحفيظ	جامعة الجزائر3 جامعة الجلفة	تمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي في الجزائر
11:50-11:40	008	كرمية توفيق مومن عبد الكريم	جامعة البويرة	دور القطاع الفلاحي في ترقية وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات
12:10-11:50	مناقشة			

القاعة (01)

المشرف على القاعة01: د. بومدين بوداود (جامعة غرداية)

الجلسة (02)

رئيس الجلسة: د. أحمد بن مويزة (جامعة الأغواط) مقرر الجلسة: د. كرمية توفيق (جامعة البويرة)

التوقيت	الخميس 11 مارس 2021			
12:40-12:30	009	علمي حسيبة	جامعة البليدة 2	التأمين الفلاحي كآلية لتغطية الأخطار الفلاحية –دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي -CNMA
12:50-12:40	010	رندة سعدي كريمة زيدان	جامعة البويرة	الموقع الإلكتروني كآلية للترويج المبتكر للمنتجات الزراعية- عرض لموقع Espace Agro
13:00-12:50	011	بوجعادة الياس نقيقش صبرينة	جامعة سكيكدة	أثر القروض المصرفية في تطور نمو الانتاج الفلاحي في الجزائر
13:10-13:00	012	غازي خديجة	جامعة البويرة	حيازة الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح كآلية للاستثمار الفلاحي في الجزائر
13:20-13:10	013	بلقاسم ميموني بودربالة محمود السعيد	جامعة أدرار	الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر
13:30-13:20	014	شعبان قصابي فريحة مراد	جامعة المسيلة جامعة الأغواط	واقع القطاع الفلاحي ومدى مساهمته في تنويع الاقتصاد الوطني
13:40-13:30	015	أقناروس محمد لمين محمد سفير	جامعة البليدة2 جامعة البويرة	مساهمة التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي - حالة الجزائر
13:50-13:40	016	حركاتي فاتح	جامعة باتنة 1	القطاع الفلاحي الجزائري بين الواقع والمأمول
14:10-13:50	مناقشة			

القاعة (01)

المشرف على القاعة01: د. بومدين بوداود (جامعة غرداية)

الجلسة (03)

رئيس الجلسة: د. بومعزة حليمة (جامعة سطيف1) مقرر الجلسة: د. بومدين بوداود (جامعة غرداية)

التوقيت	الخميس 11 مارس 2021			
14:40-14:30	017	حروزي خالد شدري معمر سعاد	جامعة البويرة	تنشيط القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، والتقليص من أزمة البطالة في الجزائر- ولاية برج بوعريريج نموذجا-
14:50-14:40	018	معمري نارجس	جامعة البويرة	سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي
15:00-14:50	019	بن سالم سعاد بوراي زينب	جامعة البويرة	قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق
15:10-15:00	020	بن حامد كمال حاكمي براهيم	جامعة الجلفة	واقع وآفاق تسويق المنتجات الزراعية الجزائرية دوليا – دراسة حالة منتج البطاطس بولاية وادي سوف-
15:20-15:10	021	طاهري عمر العقاب محمد	جامعة الجلفة	دور القطاع الفلاحي في معالجة مشكل البطالة وخلق فرص العمل في الجزائر 2010-2019
15:30-15:20	022	باية وقنوني محمد دايمي	جامعة البويرة جامعة الجزائر3	دور اقتصاد السوق الاجتماعي في تفعيل التسويق الزراعي
15:40-15:30	023	دراجي عيسى مركان محمد البشير	جامعة تسمسيلت	أنواع القروض الاستثمارية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر بنك الفالحة والتنمية الريفية أنموذجا
15:50-15:40	024	علام عثمان بن تركية مسعود	جامعة البويرة	دراسة تحليلية لأثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي باستخدام طريقة "تحليل المركبات الأساسية "للفترة الممتدة بين 1961- 2015
16:10-15:50	مناقشة			

القاعة (02)

المشرف على القاعة02: د. وادي عزالدين (جامعة البويرة)

الجلسة (01)

رئيس الجلسة: د. عرايبية محمد كريم (جامعة بجاية) مقرر الجلسة: د. هاني محمد (جامعة البويرة)

التوقيت	الخميس 11 مارس 2021			
10:40-10:30	025	سمايلي نوفل بوطورة فاطمة الزهراء	جامعة تبسة جامعة سطيف 1	واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال هيئات الدعم (ANDI - FGAR - CNAC- ANSEJ- ANGEM)
10:50-10:40	026	دريسي أسماء دحماني اسماعيل	جامعة الجزائر3	اشكالية تسويق المنتج الفلاحي في الجزائر ودور الوسطاء في ارتفاع أسعار المواد الفلاحية
11:00-10:50	027	Abdelmalek hanane Bouchelghoum Fella	ESC	Commercialisation et marché de la datte en Algérie
11:10-11:00	028	رحماني حسيبة	جامعة البويرة	دعم الدولة في السياسة الفلاحية الجزائرية من خلال آلية التمويل
11:20-11:10	029	رزيق حنان باديس نعيمة	جامعة البويرة	التكنولوجيا الحديثة كمحرك فاعل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة بالجزائر
11:30-11:20	030	ذياب محمد عاشور عبد الحكيم	جامعة البويرة	الاستثمار في القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لترقية الصادرات في الجزائر
11:40-11:30	031	ساعو باية سيار زوبيدة	جامعة البويرة جامعة الجزائر3	رصد امكانية الانتاج النباتي الفلاحي في الجزائر
11:50-11:40	032	خامت سعدية خيثر الهواري	جامعة البويرة	تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي، الواقع والآفاق
12:10-11:50	مناقشة			

القاعة (02)

المشرف على القاعة02: د. وادي عزالدين (جامعة البويرة)

الجلسة (02)

رئيس الجلسة: د. عياد ليلى (جامعة أدرار) مقرر الجلسة: د. ذياب محمد (جامعة البويرة)

التوقيت	الخميس 11 مارس 2021			
12:40-12:30	033	البقور حمزة جعيجع عمار	جامعة البويرة	قرض التحدي كأداة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة فرع عين الملح
12:50-12:40	034	بن العايب عبدالعزيز مولود كبير	جامعة الجلفة	واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر دراسة تحليلية (2010-2018)
13:00-12:50	035	حسين عماري مولاي بوعلام	جامعة البويرة	تمويل القطاع الفلاحي بين التحديات و الإمكانات التنمية الزراعية في الجزائر دراسة تقييمية
13:10-13:00	036	وادي عزالدين طهيري آسيا	جامعة البويرة	واقع القطاع الفلاحي في الجزائر آفاق تطويره
13:20-13:10	037	فضيلة بوطورة الوافي علاء الدين	جامعة تبسة	التوجه نحو الاستثمار في القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر إشارة لتجارب عالمية رائدة
13:30-13:20	038	فوغالي شريفة لزهر شين	جامعة الجزائر3 جامعة بومرداس	مساهمة البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر
13:40-13:30	039	فضالة خالد حمودي رابح هاني محمد	جامعة البويرة	محددات الطلب على العمل في القطاع الفلاحي الجزائري –دراسة قياسية للفترة 1970-2018
13:50-13:40	040	يوسفي محمد	جامعة مستغانم	القرض الفلاحي المدعم كآلية لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر
14:10-13:50	مناقشة			

القاعة (02)

المشرف على القاعة02: د. وادي عزالدين (جامعة البويرة)

الجلسة (03)

رئيس الجلسة: د. وادي عزالدين (جامعة البويرة) مقرر الجلسة: د. عاشور عبد الحكيم (جامعة البويرة)

التوقيت	الخميس 11 مارس 2021			
14:40-14:30	041	دهيمي عمر بلقاسمي خالد	جامعة البويرة	إنتاج وتسويق التمور في الجزائر –العقبات وسبل النجاح–
14:50-14:40	042	وعيل ميلود بالقط فيصل	جامعة البويرة	تقدير دالة إنتاج محصول البطاطا بولاية الوادي وفق نموذج كوب دوغلاس
15:00-14:50	043	حميدي عبد الرزاق ريحاني امال	جامعة البويرة	معوقات تطوير التسويق الزراعي في الجزائر
15:10-15:00	044	يحياوي سمير حمادي خديجة	جامعة البويرة	محددات الطلب على العمل في القطاع الفلاحي الجزائري –دراسة قياسية للفترة 1970-2018
15:20-15:10	045	بختي فريد بهياني رضا	جامعة البويرة	مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2018)
15:30-15:20	046	فرح بن سالم	جامعة برج بوعريريج	واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
15:40-15:30	047	زكريا جرفي امنة سفيان	المركز الجامعي تيبازة جامعة سطيف 1	دور الإصلاحات الفلاحية في تقليص البطالة في الجزائر -دراسة قياسية الفترة 2000-2018-
15:50-15:40	048	عدة لويزة طالبي بدر الدين	ENSSEA	قطاع الفلاحة في الجزائر و الافاق: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل في الجزائر
16:10-15:50	مناقشة			

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد آكلي محند أولحاج بالبويرة.

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير.

بالتعاون مع: فرقة البحث PRFU "واقع وآفاق السياحة الجزائرية في ظل الإستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030".

شهادة مشاركة

يشهد السيد نائب مدير الجامعة، والسيد رئيس الملتقى العلمي الوطني حول:

" قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع الآفاق"

أن: **حركاتي فاتح**، من جامعة: **جامعة باتنة 1**، قد شارك(ت) بمداخلة تحت عنوان:

"القطاع الفلاحي الجزائري بين الواقع والمأمول "

وذلك يوم: 11 مارس 2021.

نائب مدير الجامعة:

عميد الكلية:

رئيس الملتقى:

القطاع الفلاحي الجزائري بين الواقع والمأمول

(المحورين الأول والخامس)

د. حركاتي فاتح•

جامعة باتنة 1- الحاج لخضر – الجزائر

البريد الإلكتروني: fateh.harkati@univ-batna.dz

الهاتف: 0662582427

ملخص:

تعتبر الفلاحة ذات أهمية بالغة كونها المصدر الأساسي في التغذية وتوظيف العمالة وتوفير المدخلات الوسيطة للعمليات الانتاجية، كما أنها أداة ناجعة لدفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، وقد أولت الجزائر أهمية بالغة لهذا القطاع ضمن مختلف برامجها التنموية. وتوصلت الدراسة إلى أن إمكانات هذا القطاع رغم وفرتها إلا أنها تفتقر للإستغلال الأمثل، بالإضافة إلى أن مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري ضعيفة إذا ما قورنت بباقي القطاعات الاقتصادية، كما أن الدولة انتهجت خلال السنوات الأخيرة حزمة من السياسات بهدف النهوض بهذا القطاع الحساس ورفع كفائته.

الكلمات المفتاحية: فلاحة، قطاع فلاحي، سياسات فلاحية، فلاحة جزائرية، الجزائر.

Abstract:

Agriculture is of paramount importance as it is the main source of nutrition, employment and the provision of intermediate inputs for productive processes, and is an effective tool for promoting economic growth and development, and Algeria has important lyceums for this sector within its various development programmes. The study found that the potential of this sector, although it is provided, but it lacks optimal exploitation, in addition to the fact that the contribution of the agricultural sector to the Algerian economy is weak compared to other economic sectors, and the state has adopted in recent years a package of policies to promote this The sensitive sector and its efficiency.

Keywords: agriculure, agricultural sector, Agricultural policies, agriculture, Algeria, Algeria.

•- أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر.

مقدمـة:

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في مساهمته في اقتصاديات دول العالم، انطلاقا من كونه يساهم في تحقيق متطلبات السكان من الغذاء. وقد أولت الجزائر اهتماما خاصا للقطاع الفلاحي منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، بهدف تعزيز الأمن الغذائي الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، ورغم مجموعة الاصلاحات الاقتصادية التي عرفها هذا القطاع منذ تسعينات القرن الماضي إلا أنه لا يزال أنه يعتمد على النمط التقليدي في مختلف العمليات الانتاجية، بغض النظر عن مختلف المشاكل التي يتخبط فيها هذا القطاع الحساس، والتي تعتبر عقبات تحد من تنميته وتطويره وتسهم في عدم تحقيق الجزائر لأمنها الغذائي، وهو ما صنف الجزائر كبلد مستورد صافي للغذاء.

1- أهمية البحث: تظهر أهمية هذا البحث من خلال عرض واقع القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2016)، وإبراز السياسات الاقتصادية التنموية الجديدة المنتهجة من طرف الدولة بهدف رفع كفاءته ومواجة التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجه تقدمه وتطوره.

2- مشكلة البحث: لا يمكن للجزائر أن تستمر في تهميش القطاع الفلاحي وصب جل اهتمامها لباقي القطاعات الاقتصادية سواءًا كانت صناعية أو خدمية أو ما تعلق بالمنتجات النفطية، خاصة في ظل تراجع الأسعار العالمية للنفط، وارتفاع فاتورة استيراد العتاد الفلاحي والمنتجات الغذائية تامة الصنع، وعليه سيتم طرح الاشكالية التالية:

ما هي إمكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل السياسات التنموية الجديدة؟

3- أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التطرق لإمكانات القطاع الفلاحي في الجزائر.

- ابراز دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري .

- التطرق لأهم السياسات التنموية الجديدة المنتهجة من طرف الدولة لرفع كفاءة القطاع الفلاحي.

4- فرضيات البحث: لمعالجة القضايا المطروحة في البحث، يجدر بنا أن نحدد الفرضيات التالية:

أولا: إن الموارد الطبيعية والبشرية التي يتميز بها القطاع الفلاحي كفيلة برفع كفاءته وتحقيق معدلات انتاجية عالية.

ثانيا: يلعب قطاع الفلاحة في الجزائر دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثا: السياسات التنموية الجديدة المنتهجة من طرف الدولة لرفع كفاءة القطاع الفلاحي كفيلة برد الاعتبار لهذا القطاع الحساس.

5- منهج البحث: للوصول إلى نتائج البحث والإجابة على مشكلة البحث، تم الاعتماد على منهج الاستقراء لوصف الظاهرة محل الدراسة، وتحليل بعض مؤشرات قطاع الفلاحة الجزائري باستخدام البيانات والأرقام الخاصة المتعلقة بمتغيرات المشكلة، ومن ثم التوصل في النهاية إلى تعميم فيما يتعلق بمساهمة الفلاحة في المؤشرات الاقتصادية وأهم السياسات التنموية الجديدة المنتهجة من طرف الدولة لرفع كفائته.

6- تقسيم البحث: لمعالجة مشكلة البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، حيث يتناول **المحور الأول:** مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر.أما **المحور الثاني:** دور القطاع الفلاحي في المؤشرات الاقتصادية، في حين تطرق الباحث في **المحور الثالث:** القطاع الفلاحي في ظل السياسات التنموية الجديدة.

أولا: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر.

1- الأرض الفلاحية:

لقد تراجعت الأهمية النسبية لدور الأرض في النشاط الإنتاجي الفلاحي لصالح العمل ورأس المال والإدارة والمعارف العلمية والتقنيات والمدخلات الفلاحية الحديثة، ورغم ذلك فالأرض الفلاحية تبقى بدورها الكمي (المساحي)، وخاصة النوعي (الخصوبة الطبيعية والخصوبة المكتسبة) تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي[1].

والجزائر تتميز برقعة جغرافية كبيرة إذ تبلغ 2381741 كيلو متر مربع، وهي بذلك تحتل المرتبة الحادية عشرة عالميا من حيث المساحة، أما بالنسبة للأراضي الفلاحية والتي تعد من بين أهم مكونات عناصر الإنتاج الفلاحي، فإن المصادر الوطنية والأجنبية تؤكد أن للجزائر رصيدا هاما من الأراضي القابلة للاستصلاح، يقدر بنحو 40.9 مليون هكتار، أي ما يعادل 17% من المساحة الإجمالية[2].

---

[1]- صلاح وزان (1998)، " **تنمية الفلاحة العربية**"- **(الواقع والممكن)**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص: 94.

[2]- خديجة علي بودية خرافي (2006)، "**دور السياسات المالية في تنمية القطاع الفلاحي الجزائري في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة**"، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، مصر، ص : 42 .

وعلى الرغم من كبر مساحة الأراضي القابلة للفلاحة في الجزائر إلا أن المساحة المنزرعة لا تتعدى سنويا 20% [1]، من المساحة القابلة للفلاحة، فقد قدرت سنة 2015 بنحو 8465040 هكتار[2]، ومن خلال ملاحظتنا لهذا التباين بين المساحة المنزرعة والقابلة للاستصلاح نجد أنه يعد من بين أهم النقاط التي تبرز لنا الإمكانيات الضخمة للتوسع الأفقي في الفلاحة الجزائرية.

2- الموارد المائية

باعتبار الماء مصدر الحياة للكائنات عموما بما في ذلك الفلاحة، فإن الموارد المائية تشكل العامل الأهم في تطوير الإنتاج الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإنه مورد نادر يفرض البحث والاهتمام بـ "إدارة الندرة" واستراتيجيتها وبالسياسات المتعلقة بها[3]، ومن خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى الموارد المائية المستعملة في الفلاحة الجزائرية.

2-1 حجم ومصادر المياه في الجزائر:

لدراسة أدق لحجم ومصادر المياه في الجزائر من الواجب تقسيم البلاد إلى قسمين أساسيين، القسم الشمالي والقسم الجنوبي، نظرا للتباين الكبير بين القسمين في كمية ومصادر المياه المتوافرة لديهما.

2-1-1- حجم ومصادر المياه في الشمال الجزائري: تنقسم الموارد المائية في الشمال الجزائري إلى ثلاثة موارد أساسية هي:

***الموارد المطرية:** وتعتبر أهم الموارد المائية في الشمال الجزائري، ويتراوح العائد المتوسط السنوي لتساقط الأمطار فيها ما بين 90 إلي 100مليار م^3[4]، ويتغير توزيعها جغرافيا بين أكثر من 2000 ملم / سنة على ساحل البحر، وأقل من 100 ملم / سنة في شمال الصحراء، ونظرا لارتفاع درجة الحرارة، فإن حوالي 80 مليار م^3 يتعرض للتبخر، أي ما يعادل 80% منها وفقط ما قدره 3 مليار م^3 يساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية، وذلك كون أغلب مناطق الشمال الجزائري تتميز بشدة الانحدار، وسرعة تساقط وانسياب

---

[1] - "FAO (2005)," (**organisation des nation unies pour l'alimentation et l'agricultur**) Donner agricoles de faostat" utilisation des terres ". http//:faostat.fao.org .

[2] - "**المنظمة العربية للتنمية الزراعية**" (2016)، الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية العربية، البيانات العامة، مجلد رقم (36)، الخرطوم، ص: 7.

[3] - لوزري نادية (2006)، "**انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي**"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص:03.

[4] - Boualem rmini (2005), **" la problematique de l'eau en algerie"**, office des publications universitaires, alger, p:14.

الأمطار على هذه الأراضي، أما الباقي من الموارد المطرية (12.5 مليار م^3) أي ما يقدر بحوالي 13% فإنه يتدفق على مجاري الأنهار والوديان، وحتى 2004، فإن الجزائر كانت تملك مجموعة من السدود لا تزيد سعتها عن 5.2 مليار م^3، وهذا يعني أن 7.3 مليار م^3 من المياه السطحية تتدفق مباشرة في البحر والشطوط المالحة.

الموارد السطحية: والتي تتمثل في الوديان والسدود:

أ- الوديان في الشمال الجزائري:

- وادين سعتهما أكثر من 1000 مليون م^3 سنويا وهما: واد شلف، وواد كبير رمل.
- أودية سعتها ما بين 100 إلى 500 مليون م^3/ سنة مثل: واد سيبوس وواد الصومام.
- أودية سعتها ما بين 100 إلى 500 مليون م^3 / سنة مثل: واد تافنة والحراش.
- أودية سعتها ما بين 100 إلى 200 مليون م^3/ سنة مثل: واد الصفصاف وواد بودواو.

ب- السدود في الشمال الجزائري:

تحتل الجزائر المرتبة الأولى من حيث عدد السدود في الوطن العربي، إذ تمتلك 114 سدا، وتأت في الرتبة الثانية على مستوى القارة الإفريقية بعد إفريقيا الجنوبية[1]، وإذا ما تم التركيز على سعة هذه السدود فنجد أنها لا تتعدى 5.2 مليار م^3، في حين أن المغرب مثلا يملك 90 سدا فقط يجمع سنويا 14 مليار م^3 .

2-1-3 الموارد المائية الجوفية:

تقدر الموارد المائية الجوفية في الشمال الجزائري بما يربو عن 2 مليار م^3، والعديد من الأحواض الجوفية تستخدم حاليا بصورة جد مكثفة من خلال ما يزيد عن 5000 نقطة مائية (آبار يدوية وأنبوبية).

ج- حجم ومصادر المياه في الجنوب الجزائري:

[1] - Boualem rmini, op cit, P :17.

يغطي الجنوب الجزائري 85% من المساحة الإجمالية للجزائر، بمساحة تقارب بنحو 2156000 كلم^2، وهو يدخل ضمن المناطق الشبة جافة والجافة، ويبلغ متوسط تساقط الأمطار فيه ما يقل في 100 ملم/سنة .

وتتمثل الموارد المائية الأساسية لهذه المنطقة الكبيرة في المياه الجوفية، والتي تتواجد أساسا في مكمنين مائيين أساسيين هما: المكمن القاري المتداخل، ومكمن المركب النهائي ويتمثل الأول في حوض مائي كبير يقع تحت كامل الصحراء الإفريقية الشمالية، ويحوي ما يقدر بنحو 60000 مليار متر مكعب، أي ما يساوي 12000 من القدرة الاستيعابية الكلية لكامل سدودنا الحالية ولكن هذه المياه تعد غير متجددة، حيث أن الوقت اللازم لتجددها يقدر بنحو 70000 سنة (بمعدل 0.85 مليار م^3 في السنة)، وهذا ما يجعل الكمية القابلة للاستغلال منها وفقا لجميع الاحتياطات، تقدر بحوالي 5 مليار م^3/سنة كما أن استخراج مياه المكمن القاري المتداخل يتطلب حفرا عميقا يكلف الكثير، أما بالنسبة لمكمن المركب النهائي، فهو يمثل حوضا مائيا أقل عمقا من الأول وبالإضافة إلى هذين المكمنين المائيين، يوجد في الصحراء العديد من الأحواض الجوفية الصغيرة كتلك المتواجدة في منطقة أدرار بسكرة، إيليزي، إلا أنها تعتبر ذات سعة نوعا ما قليلة، كما يوجد في الصحراء الجزائرية بالإضافة إلى كامل هذه الموارد الجوفية، 3 سدود أساسية بسعة قدرها 415.85 مليون م^3[(1)].

2-1-2- استخدام المياه في الفلاحة الجزائرية:

تعتمد الفلاحة في الجزائر أساسا على الفلاحة المطرية، إذ أن 90% من المساحة المزروعة يمارس عليها هذا النوع من الفلاحة، إلا أن الأمطار في الجزائر تتسم ببعض الصفات التي تقلل من إمكانية الاعتماد عليها في المجال الفلاحي، كما وقد تجعل الاعتماد عليها في هذا المجال يلحق الضرر بالقطاع الفلاحي ذاته، ومن تلك الصفات نذكر: انحصار سقوط الأمطار في فترة تمتد في الغالب ما بين ديسمبر إلى فبراير، سقوطها بغزارة لمدة ساعات قليلة بالطريقة التي تؤدى إلى إحداث فيضانات مضرة بالفلاحة (وإن كانت غير مضرة لها، فإنها لا تستفيد منها، كما تتسم كذلك الأمطار في الجزائر بعدم الانتظام والتذبذب الشديد، وكذلك التوزيع غير المعتدل، فبالرغم من أن جملة هطول الأمطار على الجزائر تقدر بحوالي 100 مليار م^3 سنويا، إلا أن مساحة الأراضي التي تستقبل أكثر من 400 ملم^3 من الأمطار في السنة لا تزيد عن 1.4 مليون هكتار، وهي تقع في الجزء الشمالي للجزائر، والذي يخص جزءه الشرقي

[1] - Boualem rmini, op cit, pp : 26-27.

بكميات جد وفيرة من الأمطار، إلا أنه ومن الناحية الطبوغرافية يغلب عليه طابع السلاسل الجبلية التي يبلغ متوسط ارتفاعها 800 متر، أما الجزء الغربي من الشمال الجزائري ، فيستقبل كميات غير كافية وغير منتظمة من الأمطار[1].

أما بالنسبة للصحراء الجزائرية، فهي تتسم بجفاف شبه تام لوقوعها تحت خط التماطر 200 ملم، علما أن الأراضي الفلاحية لا تكون مؤهلة لإقامة زراعة مطرية إلا إذا كان معدل الهطول فيها يساوي أو يزيد عن 390 ملم^3 [2].

3- الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج الفلاحي، خاصة في الدول النامية بما فيها الجزائر، حيث أن أغلب العمليات الفلاحية لا تزال تنجز يدويا بسبب عدم توافر التجهيزات اللازمة لذلك.

3-1- العمالة الفلاحية:

بلغ حجم القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر 2381800 نسمة، سنة 2000، منها 1273277 نسمة عبارة عن عمال يشتغلون في المزارع والتعاونيات، أما الباقي فيشتغلون بدوام كامل، وخلال سنة 2001 وصل حجم العمالة إلى حوالي 2230085 عاملا منهم 1292412 يشغلون في المزارع والتعاونيات، أما الباقي فيعتبرون عمال دائمون ، أما خلال سنة 2005 فقد وصل حجم القوة العاملة في القطاع الفلاحي ما مقداره 2237867 نسمة، منهم 1052602 نسمة يشتغلون على مستوى المزارع[3]، وخلال سنة 2010 بلغت 1081200 نسمة، بحيث يحوي قطاع التجارة والخدمات أكثر من نصف هذه العمالة بنسبة تصل إلى 55,2%، يليه التشييد 19,4%، الصناعة 13,7%، الزراعة 11,7%[4]، تجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2013 انخفضت نسبة العمالة الزراعية نسبة للعمالة الكلية مقارنة بسنة 2000

---

[1] - **"C.N.E.S (conseil national ecnomique et social)"** (2001) : " rapport sur la conjoncture ecnomique et social ". www.cnes.dz/cnesdoc/ conjoncture /conjsem101.htm.

[2]- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** (بدون سنة) ، " دراسة سبل تطوير الري السطحي والصرف في الدول العربية " الخرطوم ، ص : 58.

[3] -**Ministere de lagriculture et du developpment Rural** (2004 / 2005, juin 2006) , la main – doeuvre agricole au niveau des Exploition agricole, pp: 2 -4 .

[4] - **office national des statistique** (2011).

ب 8.24٪ ،ويعود ذلك لمجموعة من العوامل منها تراجع الفلاحين عن الإقبال على المشاريع الفلاحية ،إضافة إلى تقدم الفلاحين في السن وعدم قدرتهم على النهوض بالفلاحة بطرق حديثة.[1]

خلال سنة 2014 بلغت العمالة نحو 11453000 نسمة، بحيث يمتص قطاع التجارة والخدمات، النقل والاتصالات أكثر من نصف هذه العمالة بنسبة تصل إلى 60,8%، يليه التشييد 17,8%، الصناعة 12,6%، الفلاحة 8,8%[2]، وخلال سنة 2015 بلغ حجم العمالة الكلية نحو 11931000 نسمة، أما حجم العمالة الفلاحية فقد قدر بنحو 495980 نسمة أي ما نسبته 7,9[3]، خلال 2016 بلغ حجم العاملة النشطة نحو 12 117 نسمة، فيما قدرت العمالة الفلاحية بنحو 865000 نسمة[4]، والملاحظ أن حجم العمالة في انخفاض مستمر في أغلب السنوات مما يؤثر على الإنتاجية الفلاحية.

ثانيا: دور القطاع الفلاحي في المؤشرات الاقتصادية

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في إقتصاديات أغلب الدول متقدمة أم نامية على حد السواء، وفيما يلي نتطرق الى اسهامات الفلاحة في الإقتصاد الجزائري.

1- مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري في الناتج الداخلي الإجمالي

الشكل رقم (01) : مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2016) بالنسبة المئوية

---

[1]. مجدولين دهينة :" **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة** أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016-2017، ص 222.

[2] - **Office National Des Statistique** (Février 2016), enquete emploi aupres des menage 2014, Collections Statistiques N° 198, Série S : Statistiques Sociales, p p: 13-16.

[3]- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** (2016)، الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية، مجلد 36، الخرطوم، السودان، ص: 4.

[4]- بنك الجزائر:" **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** " ، سبتمبر 2017 ،ص 150.

المصدر : بنك الجزائر :" **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** " ، سبتمبر2017 ،ص22.

بينما كان نمو الفلاحة ايجابيا منذ 2001 وتجاوز دائما نسبة 1.9%خلال الفترة (2001-2007) ،حقق القطاع الفلاحي أسوأ أداء له سنة 2008 منذ ثماني سنوات لا يماثله سوى الركود المسجل سنة 2000، حيث تراجعت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 5.3 % ،وفقدت 10.3 نقطة مقارنة مع سنة 2007 ،وعلى وجه خاص فان الانخفاض القوي شمل إنتاج الحبوب الذي انتقل من 43 إلى 17 مليون قنطار بسبب الظروف المناخية الغير مواتية ،ومع ذلك حافظت الفلاحة على مركزها الرابع من بين القطاعات التي تحتل المراتب الأولى في الاقتصاد الوطني.في سنة 2009 شهدنا نموا استثنائيا متأتي من وفرة في إنتاج الحبوب ،وفي سنة 2010 عاد نمو القطاع الفلاحي إلى معدلات أكثر تواضعا ،والتي بقيت على رغم ذلك مرتفعة بنسبة قدرها 6 % في قيمتها المضافة .أما في سنة 2011 فقد حقق القطاع أقوى نمو من بين جميع القطاعات الأخرى ،حيث زادت قيمته المضافة بنسبة 10.5 % ومثل 8.2 %من إجمالي الناتج الداخلي الخام ، في المقابل وفي سنة 2012 سجل نسبة 12.9 من إجمالي الناتج الداخلي الخام وحقق القطاع نموا قدر ب 9 %من إجمالي الناتج الداخلي و3.4% من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات .أما في سنة 2013 فقد حقق القطاع نتائج معتبرة وساهم بنسبة 9.3% من إجمالي الناتج الداخلي، ليسمح الموسم الزراعي سنة 2015 بتحقيق مستوى إنتاج متميز بمساهمة 17.5 من إجمالي الناتج الداخلي ،واحتل القطاع الدرجة الثانية من حيث خلق الثروات . وفي سنة 2016 من حيث الحجم، انخفضت وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ب 4,2 نقطة مئوية لتبلغ 1,8 ٪، مقابل 6,0 ٪ في سنة 2015 بتدفق للثروة المنتجة قيمته 2140.3 مليار دينار ،ومثلت الفلاحة 16,4 ٪ من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي لكنها لم تساهم في 2016 إلا بواقع 6,5 ٪ في نموها وب 6,3 ٪ في نمو إجمالي الناتج الداخلي.

2- مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب شغل

يعتبر توفير مناصب الشغل من طرف القطاع الفلاحي أحد أهم أهداف برامج التنمية الفلاحية في الجزائر، لما يوفره هذا الهدف من نتائج تنعكس ايجابيا على التقليص من نسبة الفقر وزيادة الأمن الغذائي.ويتضح جليا أن هناك تفاوتا في في مساهمة القطاعات الاقتصادية لاستيعاب العمالة، حيث نلاحظ أن نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي العمالة الكلية لا تزيد عن 23.47 ٪ سنة 2008 لتنخفض سنة

2013 إلى 19.36 ٪ بسب توجه العمالة إلى قطاعات أخرى مثل الأشغال العمومية والبناء ، التجارة والخدمات[1].

3- مساهمة القطاع الزراعي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية

الجدول رقم (01): مساهمة القطاع الزراعي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2004-2015)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية %	0.49	0.36	0.30	0.30	0.39	0.46
الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية %	26.23	22.30	21.80	19.10	23.64	18.45
	2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية %	0.55	1.17	0.86	0.86	1.22	1
الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية %	15.06	22.32	22.32	31.94	33.11	45.58

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.

لا تمثل صادرات(*) الجزائر من الإنتاج الزراعي سوى نسبة قليلة من إجمالي الصادرات ، حيث يتضح من الجدول السابق أن نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات تراوحت بين 0.30 **%** و1.22 % خلال الفترة (2004-2015) ،وهي نسبة ضئيلة جدا مقابل ما تطمح إليه برامج التنمية الفلاحية المطبقة من أجل تشجيع وترقية الصادرات[2] وتقليص حجم الواردات ،والتي حجمها لم يتوقف عن الارتفاع رغم سياسات الدعم التي تنتهجها الدولة سواء لتشجيع الإنتاج المحلي أو تشجيع الإنتاج للتصدير، وهذا يدل على أن القطاع الفلاحي لا يزال ضعيفا وهشا إلى حد يصعب علاج حالته ،و تجدر الإشارة هنا إلى حجم الواردات الفلاحية والغذائية ذات الاستهلاك الواسع هي :الحبوب والشاي والسكر والبن واللحوم والبقول الجافة. [3]

---

[1] . مجدولين دهينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 249.

(*)- أهم المنتجات الفلاحية والغذائية الجزائرية المصدرة إلى الخارج تتمثل في التمور " دقلة نور" ، بذور الخروب، زيت الزيتون وزيوت نباتية، المعجنات، ومنتجات الصيد البحري بالإضافة إلى حصص من البطاطا والطماطم والبصل، وفاكهة المشمش بالدرجة الأولى بعد انخفاض حصة الحمضيات الموجهة للتصدير،و بالأساس (التمور،الحمضيات، الجلود، الزيوت).

[2]. مجدولين دهينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 263.

[3]- مجدولين دهينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 260.

المحور الثالث : القطاع الفلاحي في ظل السياسات التنموية الجديدة

لقد انتهجت الجزائر العديد من السياسات والاستراتجيات لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي،وهذا هو موضوع محورنا الأخير لهذه الورقة البحثية.

أولا: أهم الاستراتجيات المنتهجة تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال حزمة من السياسات التنموية لتطوير القطاع الفلاحي بهدف رفع معدل النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي، حيث اعتمدت على مجموعة من المخططات التنموية، والتي ،أهمها:

- **(1962-1982)**: هذه الفترة هي مرحلة التسيير الذاتي، وفي هذه المرحلة تم تطبيق ما يعرف بالثورة الزراعية؛
- **(1980-1984)**: تم تطبيق إستراتيجية جديدة لتنمية الزراعة تجلت من خلال المخطط الخماسي الأول؛
- **(1985-1989)** : تم المواصلة في تطبيق نفس الإستراتيجية والتي عرفت بالمخطط الخماسي الثاني؛
- **1990**: أصدرت الدولة قانون إعادة الأملاك المؤممة؛
- **1995**: صدر قانون يقضي بإعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالة لهذا القطاع؛
- **(2001-2014)**: تم اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي ،وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 7 ملايير دولار، حيث وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وقد تم في هذه المرحلة استصلاح الأراضي والسعي لتطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية ؛
- **(2005-2009)**: البرنامج التكميلي لدعم النمو، ويطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الأول بالنسبة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية فإن الاعتمادات المالية المخصصة لها في هذا البرنامج قدرت ب 300 مليار دينار، وشمل البرنامج عدة نقاط لعل أهمها ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)**: يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني ،وهو عبارة عن محاولة للوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال إستراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة ؛[1]

[1]- فاتح حركاتي ، "**الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، الجزائر، ص ص : 96- 110.

- **(2015-2019)**: الخطة الخماسية الجديدة لنمو الجزائر جاءت لتشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر، بحيث ينظر للاقتصاد الأخضر في الجزائر على أنه محور للتنمية، إذ يمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد وإنشاء مناصب الشغل، وهما رهانان أساسيان بالنسبة للبلد، ذلك أنه وفي سياق يتسم بالمساهمة الضعيفة للصناعة في النمو الاقتصادي(حوالي5%) يمكن أن تحسن الزيادة من الاستثمار في قطاعات فروع الاقتصاد الأخضر (الطاقة المتجددة، والفعالية الطاقية، والفلاحة والصيد البحري المستدامان، وتدبير المياه والنفايات، والسياحة البيئية، والنقل المستدام، والبناء المراعي والمحافظ للبيئة، والنباتات الطبية، الخدمات المرتبطة بالبيئة، الخ) معدل الاندماج الصناعي، وبالتالي النهوض بالتنمية المحلية.

رغم كل هذه التدابير و الاقتراحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية مابين (2015_2019) ،إلا أنه تم تجميد كل العمليات من طرف وزارة المالية إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى ،وتم هذا التجميد عن طريق الإرسالية المستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير في سعر البترول و الذي يعتبر الممول الوحيد للاقتصاد الوطني الجزائري.

ثانيا: تقييم السياسات والاستراتجيات

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة لاسيما في السنوات الأخيرة، يستمر هذا القطاع في مواجهة العديد من التحديات سواء من خلال سياقها الخاص أو من حيث التحولات التي تحدث على المستوى الدولي. وبالتالي، يطرح لهذا القطاع التحدي المتمثل في كيفية المضي قدما من أجل تشجيع التنمية الزراعية الطموحة والسماح لتثمين جميع القدرات.حاليا تم تحديد العقبات الرئيسية التي تعترض تطوير هذا القطاع ،حيث يتفق الخبراء على أن الأسعار الدولية الأكثر تقلبا تشكل عائقا رئيسيا هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تحسين المحاصيل المحلية يتطور ببطء، ولا يمكنه من عكس الوضعية نحو تحكم أفضل في الواردات، كذلك العقبات الهيكلية المناخية والمادية ،بالإضافة إلى ضعف القدرة التنافسية، والتي من شأنها تفسير هذه الحقيقة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، إذ نلاحظ أن الإنتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 70% من احتياجات السوق، كما يواجه القطاع كثرة الطلب المتزايد والذي يشهد نموا متضاعفا وذلك في بيئة اقتصادية متأزمة أكثر فأكثر.[1]

نتائج البحث :

من خلال ما سبق خلص البحث إلى النتائج التالية :

[1]. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:" **الظرف الاقتصادي والاجتماعي**"، قسم الدراسات الاقتصادية، نوفمبر 2015، ص: 66.

أولا: يزخر القطاع الفلاحي بإمكانات طبيعية وبشرية كبيرة لكن عدم الاستغلال الأمثل لها يحول دون تحقيق هذا القطاع للنتائج المرجوة وعلى رأسها تحسين الأمن الغذائي.

ثانيا: ان انتقال العمالة الفلاحية إلى باقي القطاعات الاقتصادية وهجرة السكان من الريف إلى المدن ترك هوة سحيقة بين القطاع الفلاحي وباقي القطاعات وترك تشوهات وآثارا سلبية لهذا القطاع.

ثالثا: رغم المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة بهدف تأهيل قطاعها الفلاحي إلا أن مساهمته في الاقتصاد الوطني ضعيفة إذا ما قورنت بمساهمة باقي القطاعات.

رابعا: عدم وجود ترابط كبير بين القطاع الفلاحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك مؤشر على عدم الاعتماد الكبير للنمو الاقتصادي الجزائري على تطور القطاع الفلاحي.

خامسا: لقد انتهجت الجزائر عدة استراتجيات لتطوير القطاع الفلاحي ،وكانت هذه المخططات تهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي، ورفع كفاءة القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى ترقية الصادرات الفلاحية وتوسيع المساحات الصالحة للزراعة، وصولا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق تنمية زراعية مستدامة؛

توصيات البحث:

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من المقترحات:

أولا: الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، سياسهم في رفع كفاءة القطاع الفلاحي الجزائري ويرفع مردوديته مما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو تصدير الفائض من الانتاج إلى العالم الخارجي.

ثانيا: فتح الدولة لمشاريع صغيرة ومتوسطة في المجال الفلاحي أمام خريجي الجامعات والمعاهد العليا سيفتح الآفاق أمام المستثمرين الصغار للمساهمة في الاقتصاد الوطني والتقليل من الاستيراد.

ثالثا: يجب على السلطات المعنية ايلاء الاهتمام اللازم للقطاع الفلاحي من خلال برامج توعوية للمواطنين والشباب خريجي الجامعات والقيام بأيام دراسية وتحسيسية ليدرك الجميع مدى الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع الحساس.

رابعا: يجب أن تواكب الاستثمارات في القطاع الفلاحي الطلب المتزايد وأن تراعي شروط التنمية الزراعية المستدامة.

خامسا: إعطاء أهمية أكثر للقطاع الفلاحي ليحدث انسجام بينه وبين باقي القطاعات حتى يتسنى له أن يساهم في التنمية الاقتصادية بنسبة أكبر مثل قطاعي المحروقات والخدمات.

سادسا: يجب التعاون بين القطاعين العام والخاص بهدف تذليل العقبات التي يعاني منها القطاع الفلاحي لتزداد كفاءته الإنتاجية، كما يجب على السلطات المعنية تشجيع الهجرة العكسية من الحضر إلى البدو وإطلاق مزيد من البرامج التنموية بالريف بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي وإرجاع مكانته ليصبح على قدم المساواة بين باقي القطاعات الاقتصادية.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1- صلاح وزان (1998)، " **تنمية الفلاحة العربية**"- **(الواقع والممكن)**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص: 94.

2- خديجة علي بودية خرافي (2006)، "**دور السياسات المالية في تنمية القطاع الفلاحي الجزائري في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة**"، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، مصر، ص : 42 .

3- "**المنظمة العربية للتنمية الزراعية**" (2016)، الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية العربية، البيانات العامة، مجلد رقم (36)، الخرطوم، ص: 7.

4- لوزري نادية (2006)، "**انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي**"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص:03.

5- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** (بدون سنة) ، " دراسة سبل تطوير الري السطحي والصرف في الدول العربية " الخرطوم ، ص : 58.

6- مجدولين دهينة :" **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة** أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016-2017، ص 222.

7 – المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2016)، الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية، مجلد 36، الخرطوم، السودان، ص: 4.

8- فاتح حركاتي ، "**الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، الجزائر، ص ص : 96- 110.

9- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:" **الظرف الاقتصادي والاجتماعي**"، قسم الدراسات الاقتصادية، نوفمبر 2015، ص 66.

ثانيا: باللغات الحية

10- *Boualem rmini (2005), " **la problematique de l'eau en algerie**", office des publications universitaires, alger, p:14.*

11- ***Ministere de lagriculture et du developpment Rural*** *(2004 / 2005, juin 2006) , la main – doeuvre agricole au niveau des Exploition agricole, pp: 2 -4 .*

12- ***office national des statistique*** *(2011).*

13-*Office* ***National Des Statistique*** *(Février 2016), enquete emploi aupres des menage 2014, Collections Statistiques N° 198, Série S : Statistiques Sociales, p p: 13-16.*

ثالثا: مواقع الأنترنيت

14 – *"FAO (2005), "(**organisation des nation unies pour l'alimentation et l'agricultur**) Donner agricoles de faostat" utilisation des terres ". http//:faostat.fao.org .*

15 *– "FAO (2005), "(**organisation des nation unies pour l'alimentation et l'agricultur**) Donner agricoles de faostat" utilisation des terres ". http//:faostat.fao.org .*

16- ***"C.N.E.S (conseil national ecnomique et social) "*** *(2001) : " rapport sur la conjoncture ecnomique et social ". www.cnes.dz/cnesdoc/ conjoncture /conjsem101.htm.*